لنصوصه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ أصدر رئيس الإدارة بالوكالة يفتال كرمون وثيقة استخدام الأجانب في الضفة الغربية، والتي عرفت باسم وثيقة كرمون (أنظر شؤون فلسطينية كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٣، العدد ١٣٤، ص ١٤٦).

الإدارة المدنية وممارستها: منذ تسلم اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن وهو ينتهج سياسة كولونيالية في المناطق المحتلة. والذين يعرفون شارون جيداً ويعرفون ماضيه الأسود الملطخ بدماء الأبرياء والعزل، يدركون جيداً أنه لا يوجد أي جديد في هذه السياسة، طالما أن من يجلس في مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية هو اريئيل شارون بطل مذابح قبية وصبرا وشاتيلا.

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ على المشروع الذي تقدم به وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وجاء في بيان رئاسة الحكومة: «أن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع المقبلة» (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٥). وتمخضت مساعي البحث عن رئيس للإدارة المدنية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون، وبالاضافة الى رتبته العسكرية شغل ميلسون منصب رئيس معهد الدراسات الأفرو-آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة، وعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الضفة الغربية، ومستشاراً للجنرال داني ماط منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للإدارة الذاتية. وبدأ ميلسون مهام عمله في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ (هآرتس، ١٩٨١/١٠/٢١).

وقبل أن يكمل مناحيم ميلسون السنة في منصبه الجديد، استقال مدعياً أن استقالته تعود الى موقف الحكومة الأولي من قضية تأليف لجنة تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن أوساطاً واسعة تعتقد أن السبب الحقيقي للاستقالة يعود الى فشله في منصب رئيس الإدارة المدنية، ولم يكن موضوع المجزرة أكثر من تبرير واهٍ. وبعد الموافقة على استقالة ميلسون، عين نائبه العقيد يفتال كرمون، وهو مستشرق متخصص في شؤون م.ت.ف، والأردن والقضية الفلسطينية، خلفاً له بالوكالة. الا أن كرمون هذا سرعان ما تورط في اجراءات وتصريحات دفعت بالسلطة الى تعيين رئيس آخر للإدارة.

سياسة كرمون: قسم رئيس الإدارة المدنية بالوكالة يفتال كرمون سكان الضفة الغربية من الناحية السياسية الى أربعة أقسام هي: (١) رؤساء البلديات المتطرفون. (٢) المعسكر الأردني. (٣) روابط القرى ورؤساء البلديات المعتدلون. (٤) مجموعة الموظفين الرسميين الذين يبلغ عددهم نحو ١٢ ألف موظف، منهم ٤٠٠ موظف كبير ورؤساء ٥٠ موظفاً كبيراً جداً.

بالنسبة للمجموعة الأولى يقول كرمون: «سنواصل صراعنا معها بصلابة، ولن نوقف ضغطنا على أفرادها حتى بعد عزلهم من مناصبهم».

أما المجموعة الثانية ــ المعسكر الأردني ــ فسعى كرمون الى تحييدها قدر الإمكان، وجذبها للارتباط بالإدارة المدنية. ولكنها، عقب رفضها التعاون معه، أصبحت في نظره ممنّ يستحق العقاب والمطاردة.

وبالنسبة لروابط القرى التي يحمل رجالها السلاح الاسرائيلي، يطالب كرمون بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لها.

كما سعى كرمون لإقامة جيش من موظفي الإدارة المدنية العرب، بغية إسناد دور سياسي لهم في المستقبل. واقترح اتباع أسلوب العقاب ضد الذين يعارضون سياسته، وأسلوب الثواب تجاه «الايجابيين» منهم، عبر زيادة رواتبهم، وتوسيع صلاحياتهم (هآرتس، ١٩٨٢/١١/١٨).

كان كرمون معنياً، بتسلم الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بعد أن شغل هذا المنصب بالوكالة نحو الشهرين، لكنه مع البدء بتطبيق سياسته (يعتبر كرمون المسؤول عن سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وهو القوة المحركة لروابط القرى) ونشره الوثيقة التي